الرهانات الكبرى للعلوم الاجتماعية في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية

د.دروش فاطمة فضيلة
معهد العلوم الاجتماعية والانسانية، المركز الجامعي لتيبازة، الجزائر

الملخص

تعد العلوم الاجتماعية والإنسانية كعلم الاجتماع وعلم النفس وعلوم الإعلام والاتصال والعلوم السياسية من بين العلوم المهمة والضرورية التي تكتسب أهمية متزايدة في الوقت الحالي لفهم ودراسة التحولات والتغيرات الاجتماعية والسياسية الحادثة في أي مجتمع . ومع ذلك ما تزال العلوم الاجتماعية في الجزائر تعاني التهميش ولا نبالغ إن قلنا التحقير من قبل كبار مسؤولي الدولة وهذا ما نلمسه ونستشعره في خطاباتهم عند كل مناسبة حيث يناشدون بأهمية العلوم التطبيقية والتكنولوجية وينقصون من أهمية العلوم الاجتماعية والانسانية، ونخص بالذكر في هذا المجال علم الاجتماع ، ومرد ذلك في نظرنا ما يلي:

طبيعة هذا العلم حيث يسعى ويهدف إلى إيضاح الرؤية بموضوعية دون تزييف. وكما يقول بيير بورديو ،السوسيولوجيا تمس المصالح والتي قد تكون مصالح حيوية ، ولا يوجد علم متورط وملتزم بالرهانات الاجتماعية مثل هذا العلم ،فعلم الاجتماع ليس نشاط أكاديمي فحسب ، بل نقدي وسياسي مع ما يمكن أن تحمله هذه المهمات من تناقضات.

. النظام السياسي في دولنا العربية وكذا النامية الذي يعمل على تجميل الواجهة بدل كشف حركيتها وحقائق الواقع الاجتماعي ليحقق الاستمرار.

. عجز المختصين في مجال العلوم الاجتماعية عن تقديم مساهمات جديرة ويرجع ذلك بدوره إلى عاملين: ضعف التكوين وكون الموجهين إلى هذه التخصصات طلبة غير مؤهلين باستثناء فئة قليلة اختارت التخصص عن وعي وإرادة.

.انعدام بنك إحصائي حول المعطى الاجتماعي والذي من دونه يستحيل العمل والبحث في المجال.

ورغم هذه الصورة السوداوية سنحاول فتح نافذة لإعادة بعث الفعالية سعيا منا لتجاوز الراهن و إيمانا منا بدور و أهمية هذه العلوم في عملية التنمية في ظل التحولات الاجتماعية المعاصرة . ومنه التساؤل التالي :ما هي آليات المعرفية التي تمكننا من استكمال حلقة تكوين علم اجتماعي تسمح نتائج أبحاثه من المساهمة الفعلية في عملية التنمية وفي تخطيط وتنفيذ المشروع الاجتماعي؟

مقدمة:

يؤكد التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية بعنوان ،الفجوات المعرفية، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة . اليونيسكو. والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، على أن العالم الآن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى العلوم الاجتماعية للتصدي للتحديات الكبيرة التي تواجه البشرية. وأشار التقرير، الذي يشكل أول استعراض شامل لمجال العلوم الاجتماعية منذ أكثر من عقد وأسهم فيه مئات من علماء الاجتماع من شتى أنحاء العالم، إلى أن العلوم

الاجتماعية لا تسهم بالقدر اللازم في رفع هذه التحديات نتيجة لأوجه التفاوت الهائلة في القدرات البحثية.

وجاء في ذات التقرير أن العلوم الاجتماعية باتت تتسم بطابع عالمي حقيقي حيث أنه يتم تدريسها بالفعل في كل مكان، كما تنتشر نتائج بحوثها على نطاق واسع، ويذهب إلى أنه ،إذا كان على العالم التصدي للتحديات التي يواجهها في الوقت الراهن وفي المستقبل فإنه يحتاج بصورة حيوية إلى مزيد من العلوم الاجتماعية التي ينبغي أن تتسم بنوعية أجود، وهو ما يتطلب فهم كيفية مسيرة العالم وعلى أي نحو يتفاعل الناس بعضهم البعض .[1]

لقد نشأت العلوم الاجتماعية لتلبية حاجة معرفية واجتماعية مرتبطة أساسا بالتغيرات الناجمة عن الثورة الصناعية والثورة الفرنسية وما أحدثته من تحولات على مستوى البناء الاجتماعي والأدوار الاجتماعية.

ونشأت المدرسة السوسيولوجية الأمريكية لتساهم في فهم وتحليل وحل المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التحولات السريعة والديناميكية الاجتماعية واختلاف الأعراق والأعراف في الولايات المتحدة الناجمة بدورها عن حركة الهجرة من مختلف القارات . وفعلا اكتسب علم الاجتماع وعلماء الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية ،مكانة في ترتيب الوظائف . ونلاحظ في الأفلام والمسلسلات الاجتماعية الأمريكية دور الأخصائي الاجتماعي في ضبط السلوك وعلى الأخص في المجال الأسري ومراقبة التصرفات والأخذ بمشورته في القضاء.

وحاول علماء الاجتماع العرب بدورهم الاقتراب من واقعهم الاجتماعي تارة باستيراد نظريات غربية للتفسير وتارة أخرى محاولين الرجوع إلى الفلسفة الإسلامية لاشتقاق القوانين الاجتماعية. وتارة محاولين مزج الاتجاهين معا ولا أحال الوضع في الجزائر مختلفا عن باقي الدول العربية. ويبقى علم الاجتماع سواء في جانبه النظري أو التطبيقي ومنذ تأسيسه يحمل

ضمنيا رؤى وتصورات تكشف انشغاله بالعطب الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية . وشكل هذا الجانب العملي مجالا مستقلا من الدراسات العلمية عادة ما تقترن بالمصالح الأمنية والإدارات المحلية ولكن المجتمع أوسع وأعقد من ذلك بحيث يمكن ان يشمل الجانب العملي كل المجالات وسنعرض في العنصر الموالي الأبعاد العملية الكامنة في ماهية علم الاجتماع .

أولا، الأبعاد العملية لعلم الاجتماع:

عبر الفيلسوف البريطاني هوايتد على ازدواجية العلم بقوله: *إن العلم له منبعين ،منبع عملي وآخر نظري،أما العملي فهو رغبتنا في توجيه أفعالنا للتحقيق أغراضا معينة أما المنبع الآخر النظري فهو الرغبة في الفهم وأنني لا استطع أن أعتبر واحدا من هذين المنبعين أنبل من الثاني أو أكثر أهمية لأنني لا أستطيع أن أدرك لماذا يكون من الأنبل أن أجاهد في سبيل الفهم من أجل أن أشغل نفسي بوضع أفعال الإنسان في مواضيعها الصحيحة وعلى طريق أهدافها المرجوة.* [2]

وهذه القاعدة تنطبق على كل العلوم ومن ضمنها العلوم الاجتماعية والإنسانية والتي اكتسبت دورا مهما في فهم وبناء الفرد وبنية المجتمع، حيث تساهم في رصد وفهم وتحليل الظواهر الإنسانية والتغيرات والتحولات والمشكلات والقضايا المجتمعية واقتراح الحلول المناسبة والسيطرة عليها،(البعد العملي الأول) كما تساهم هذه العلوم في الارتقاء بالمستوى الحضاري والفكري والقيمي للإنسان والمجتمع، وحفز ودعم التغيرات والتحولات الإيجابية مبكرا حتى لا تحدث في اتجاه مخالف لصياغة بنية المجتمع ،(البعد الثاني) وكان الفكر الاجتماعي الإسلامي قد مهد إلى ضرورة ربط العلم بالعمل والعمل بالعلم لما فيه خير لصالح الفرد والجماعة وللإنسانية . وسبق المفكرون الاجتماعيون المسلمون بالدعوة إلى الانشغال بالعلم النافع والعمل بما توصل إليه العلم ومنه مقولة الإمام أبو حامد الغزالي الشهيرة *"أعظم الأشياء رتبة*

في حق الآدمي السعادة الأبدية وأفضل لأشياء ماهو وسيلة إليها ولن يتوصل إلا بالعلم والعمل ولا يتوصل إلى العمل إلا بالعلم بكيفية العمل".

وهذا الدور المنوط بها اكتسبته منذ المساهمات الأولى للوضعيين أمثال سان سيمون وأوجست كومت الذي سعى من خلال تنظيره لتطور المجتمعات وتصنيف العلوم إلى إيجاد قواعد النظام الاجتماعي وتحقيق التقدم الايجابي(البعد الثالث).

ولا نستطع الاستغناء عن رأي العلامة ابن خلدون حول مسألة الاستنفاع بالعلم في الحياة لنستشهد بقوله: *إن الإنسان قد شاركته جميع الحيوانات في حيوانيته من الحس والحركة والغذاء،وتميز عنها بالفكر الذي يهتدي به لتحصيل معاشه والتعاون عليه بالتعاون بأبناء جنسه والاجتماع المهيأ لذلك التعاون وقبول ما جاءت به الأنبياء عن الله تعالى والعمل به واتباع صلاح أخراه فهو يفكر في ذلك كله دائما ولا يفتر عن الفكر فيه طرفة عين. ان الحذق في العلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه إنما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحذق فيه ذلك الفن المتناول حاصلا.*

وواصلت الدراسات الوظيفية في نفس المسار ، وعملت المدرسة الأمريكية على ضرورة تحقيق الانسجام بين الأجزاء والكل في كل الأنساق ومنه النسق العام (البعد الرابع).هذا الهدف الموكل إلى العلوم الاجتماعية من شأنه أن يحقق المصالحة بين السياسي والسوسيولوجي بعد الجو المشحون بين الاتجاه النقدي أو اليساري والآخر المتمثل في السياسي وحتى الاقتصادي الليبرالي.هذا الاتجاه الأخير تحدم وأفاد ضمنيا ومعرفيا عملية توسيع النظام الرأسمالي مما سمح بالمرور قدما نحو تحقيق نظاما عالميا أحادي القطب أكثر من النظريات الأخرى والتي تعد اتجاهات محافظة. و من ناحية أخرى أكدت المظاهرات والاحتجاجات العنيفة والمتزايدة في الشارع العربي في الآونة الأخيرة على أهمية الحاجة الشديدة لإجراء أبحاث ودراسات دقيقة

ومبكرة ومستمرة لفهم الواقع الاجتماعي للمجتمعات العربية وسلوك واتجاهات الأفراد، وبخاصة في ظل الوقائع الاجتماعية العالمية الجديدة. ففي كل دولة وفي كل مجتمع تكاد تكون هناك حاليا وقائع اجتماعية تفرض نفسها وتميز كل مجتمع وتحتاج في الوقت نفسه إلى دمج الأبعاد الاجتماعية العالمية لفهم المجتمعات المحلية وإنتاج معرفة تستوعب الواقع الاجتماعي العالمي . وهذا ما نلاحظه في الكتابات الحالية كالدعوة إلى العودة إلى علم الاجتماع sociologie de l acteur وكذا العودة إلى الاهتمام بالعلاقة بين الكل والأجزاء .[3]

وعليه يمكن تلخيص الأبعاد العملية الكامنة في علم الاجتماع في النقاط التالية : التخطيط والاستشارة والوقاية من سلبيات اتجاهات التغير والإشارة إلى نقاط الخلل والتقليل من حدة عواقب الأزمات والمساهمة في توجيه مسارات التحول نحو الإيجاب وذلك على المدى القريب و المتوسط والبعيد. إلى أي مدى تستطيع الدراسات السوسيولوجية المساهمة عمليا في ظل التحولات المعرفية والاجتماعية والاقتصادية الحالية وما هي حدود استخدامها في التخطيط ؟ ونشير إلى أن عبارة التخطيط تختلف دلالتها من علم إلى آخر فمثلا تحمل في العلوم السياسية دلالة جيواستراتيجية بينما تحمل في علم الاقتصاد دلالة وقائية وتنموية وهي قريبة من دلالتها السوسيولوجية.

سنقدم في هذه الورقة نماذج اجتماعية تمكنت من استخدام الدراسات السوسيولوجية لحل بعض المعضلات الاجتماعية والاقتصادية ويوجد الآن في كل المجتمعات تقريبا نوع من التخطيط المركزي الاقتصادي والاجتماعي الذي يستهدف رفع المستوى الاجتماعي. وللمرة الأولى في تاريخ البشرية تدخل الجماهير في عملية تحول رشيد وعمدي لحياتها الاجتماعية ،بحيث أمكن إلى حد ما تحقيق التغير الاجتماعي بواسطة سيطرة الإنسان.

ومثاله ، التخطيط الاجتماعي في الهند الذي عمل على تجاوز الصراعات . وقد قامت إحدى الدراسات الممتازة التي أجراها ديوب والتي عنونها بتغيير القرى (Dube,india's

(changing villages بحصر التغيرات التي تحققت بفضل أحد أوجه النشاط الرئيسية للجنة التخطيط وهو برنامج تنمية المجتمع المحلي .،وقد أوضح في دراسة تفصيلية أن المستحدثات التكنولوجية كالبذور المحسنة والأسمدة والسلالات الحيوانية المحسنة قد لقيت من الناس قبولا بسرعة وخاصة عندما كانت النتائج تتضح في فترة قصيرة مثل ارتفاع الأسعار النقدية للمحاصيل . ولم يصبح البحث الاجتماعي تمام الاستقلال كجزء عادي من أجهزة الحكومة والإدارة إلا في عدد قليل من الدول على الرغم من انه استطاع أن يحتل مكانة مرموقة في العقد الأخير . وقد عمل التخطيط الشامل في الهند على تشجيع إجراء البحوث الاجتماعية فلعبت لجنة برامج البحوث التابعة للجنة التخطيط الحكومي بشكل مباشر . أما المعهد المركزي لدراسات وبحوث تنمية المجتمع الذي أنشئ في عام 1958 ووجه اهتمامه الأكبر حتى الآن الى تدريب (بالمعنى الواسع للتدريب) الموظفين الذين يشغلون مراكز قيادة في برامج تنمية المجتمع المحلي وذلك عن طريق البرامج التوجيهية التي يستمر الواحد منها أربعة أسابيع .

وفي بريطانيا ،قامت إدارة المسح الاجتماعي الحكومي بإجراء عديد من المسوح لحساب بعض الهيئات الحكومية .كما شجعت إدارة البحوث العلمية والصناعية إجراء عديد من البحوث الاجتماعية على المشكلات الصناعية وأنشأت وزارة الداخلية مؤخرا قسما للبحوث لإجراء دراسات في ميدان الجريمة والانحراف .

وأنشأ البرلمان الدانماركي في عام 1958 المعهد القومي للبحوث الاجتماعية التطبيقية للاضطلاع ببرنامج مستمر للبحوث في مشكلات الرفاهية الاجتماعية .ومن المفيد في المقام الأول استعراض مدى البيانات الاجتماعية التي جمعتها الحكومات حاليا ودراسة كيفية الانتفاع بهذه البيانات والتأثير .[4]

وعلى حد اطلاعنا يوجد في والجزائر مركز واحد للدراسات الاستراتيجية وترأسه في العشرية السوداء ألمع علماء الاجتماع جيلالي ليابس والذي كان من أوائل العلماء الذين تم اغتيالهم كما ترأسه في وقت قريب عالم اجتماع آخر الياس بوكراع قبل أن يعين في مركز بحث آخر يعني بقضية الإرهاب وينتمي هذا المركز إداريا إلى رئاسة الجمهورية . وشاركنا ونحن طلبة في الماجستير في تحقيق أجراه هذا المركز حول الأسرة الجزائرية ومشاهدة القنوات الفضائية وحاولنا الاطلاع على نتائج الدراسة ولكنها لم تنشر ولم نتمكن من الاطلاع عليها وعلى حد علمي قام المركز بعدة دراسات ولكن لا يتم عرضها للباحثين .

2 أسباب التخلي عن البعد العملي في الدراسات السوسيولوجية في الجزائر: يحمل هذا العنوان افتراضا ضمنيا بكون علم اجتماع في وقت مضى كان له دور فعال بكل ما يحمله هذا المجال من أبعاد كالتخطيط والاستشارة والوقاية من سلبيات اتجاهات التغير والإشارة إلى نقاط الخلل والتقليل من حدة عواقب الأزمات والمساهمة في توجيه مسارات التحول نحو الإيجاب ، كما يبعثنا هذا الاستفهام إلى البحث عن وضعية علم الاجتماع من حيث التأسيس والفاعلية .

علم الاجتماع في الجزائر،التأسيس ،والتكوين والمكانة:

تعود الدراسات السوسيولوجية في الجزائر إلى العلامة عبد الرحمن ابن خلدون والذي لم يكتف بالتنظير بل استقرأ الواقع الاجتماعي باستخدام المنهج التاريخي العلمي مستخدما تقنيات الملاحظة والمقارنة والتعليل بموضوعية مما مكنه من إعادة بناء التاريخ الاجتماعي للمجتمعات المغاربية على أساس شبكة من العلاقات والقوانين الاجتماعية ما تزال صالحة للاستخدام بعد مرور عدة قرون. وعلى المستوى الأكاديمي يؤرخ للدراسات السوسيولوجية ابتداء من الاستعمار الفرنسي أو ما يعرف بالسوسيولوجيا الكولونيالية .

وهي تلك الدراسات والأعمال التي أجريت خلال المرحلة الاستعمارية في الجزائر والتي عملت على دراسة المجتمع الجزائري والتنقيب في بناياته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وذلك محاولة منها لفهم الميكانيزمات التي تتحكم في البنى الاجتماعية والثقافية سواء لخدمة الإيديولوجيا الكلونيالية أو لخدمة البحث العلمي . إذ عملت السلطات الفرنسية على دراسة البناء الاجتماعي للشعب الجزائري والتنقيب عن مواطن القوة ومواطن الضعف في هذا البناء عن طريق جيش من العملاء والباحثين السوسيولوجيين والانثروبولوجيين والضباط والأكاديميين وذلك بغية تفكيكه ومحو مقوماته الروحية والوطنية وزرع الأفكار الهدامة بأن الجيش الفرنسي لا يقهر وزرع البدع والخرافات وانتهاج سياسة التجهيل لأن الاستعمار الفرنسي كان يدرك أن الشعب الجزائري لا يمكن هزمه إلا من خلال هدم بنائه الاجتماعي وهذا ما حصل حيث قامت السلطات الفرنسية بدراسة كل المقومات الروحية والدينية والوطنية والثقافية .[5]

ولم تكن كل الدراسات السوسيولوجية في الحقبة الكولونيالية موجهة لخدمة مصالح الاستعمار فقط بل منها من كانت دراسات سوسيولوجية أكاديمية بحتة قام بها مجموعة من الباحثين الأكاديميين الذين قاموا بدراسات جادة في هذا المجال، ومن بين الدراسات السوسيولوجية الجادة نذكر ما قام به عالم الاجتماع "جاك بيرك" وهو من مواليد 1910 وتوفي سنة 1995 وترك ما يزيد عن 43 مؤلف وما يقارب 200 مقال ورغم قيامه بمهام في الإدارة الكولونيالية إلا أنه استطاع أن يقوم بالقطيعة مع الإيديولوجية الكولونيالية.[6] ومن بين العلماء الذين ساهموا في تأسيس علم الاجتماع في الجزائر نجد ماسكراي الذي عاش في الفترة ما بين (1883-1994) والذي كان يدير مدرسة الآداب العليا في الجزائر، وقد كان ماسكراي رائدا من رواد المدرسة الانقسامية التي جمعت بين تحليل الميكانيزمات الداخلية والظاهراتية للمجتمعات وعلى العلاقات القبلية واعتبرتها خصوصية اجتماعية مغاربية ويتميز هذا التحليل الانقسامي بحيويته في تبسيط المعطيات واستخدام الرسوم البيانية والرموز

والأشكال التخطيطية، فضلا عن استعمال الاحصائيات والمقارنات.[7]

لقد قام ماسكراي بدراسة مختلف القبائل والعروش الجزائرية من عرب وقبائل وميزاب وذلك بالتقرب منها والإقامة مع سكّانها كمنطقة ميزاب التي مكث فيها لأكثر من شهرين، أما الأطروحة التي قام بها تحت اسم Formation des cites فتعد من أشهر أعماله وقد بين فيها أن المجتمع البربري متكون من طبقات ترتكز أساسا على التضامن كما حللت أسباب التلاحم وقوة المقاومة للاستعمار وأنجع حل هو القاعدة التي تقول: "فرق تسد".ومن بين الباحثين الذين اهتموا بالأولياء والكرامات وكذلك الدراسات المونوغرافية للمدن الجزائرية نجد العقيد "كورنيل ترملي" Trumelet Corneille والذي يعد بمثابة مؤرخ السوسيولوجية الكلونيالية بالجزائر وإفريقيا عامة وقد قام بدراسة حول مدينتي البليدة وبوفاريك من خلال الطابع العمراني للمدينتين وطبيعة سكان المنطقة والقبائل التي ينتمون إليها وهذا خدمة للمصالح الإستيطانية.[8]

وهذا دخلت السوسيولوجيا إلى الجزائر عن طريق الكلونيالية الفرنسية بغض النظر عما إذا كانت هذه الدراسات موجهة لخدمة الاستعمار الفرنسي أو لخدمة الدراسات الأكاديمية البحتة، كما تتلمذ على يد هؤلاء الباحثين الكلونياليين عدد كبير من الطلبة الجزائريين والمغاربة الذين كانوا يدرسون علم الاجتماع ضمن الفلسفة في المعهد الذي تم إحداثه في جامعة الجزائر سنة 1952 وهم الذين تابعوا المسيرة السوسيولوجية في الجزائر وشمال إفريقيا خاصة بعد الاستقلال، وقد شهدت سنوات السبعينيات تحولات كثيرة في الدولة الجزائرية والمجتمع بشكل عام، حيث توالت العديد من الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، و التي مست قطاع التعليم العالي كباقي القطاعات الأخرى، لهذا كانت الممارسة السوسيولوجية التطبيقية في الجزائر جد غنية وثرية في هذه الحقبة وكان لها الأثر البارز والتدخل الفاعل في متابعة حجم التغيرات الحاصلة في الجزائر، وكانت الدولة الجزائرية تشعر بأن ذلك الاختيار هو

اختيارها الاستراتيجي.[9] وهنا تم رد الاعتبار للسوسيولوجيا الجزائرية من حيث القرارات والإجراءات المتخذة في حق هذا التخصص، وذلك بمحاربة كل ما هو تقليدي مورث والعمل على تحريك البحث العلمي لدراسة أسباب دفع عجلة النمو الاقتصادي والرقي الاجتماعي وهذا ما يختص به علم الاجتماع. كذلك نجد أن علم الاجتماع والمنشغلين به في تلك المرحلة قد جندوا للدفاع عن الإيديولوجية الاشتراكية، أي إيديولوجية الحزب الحاكم، وعليه نجد أن علم الاجتماع في هذه المرحلة قد تحول من علم أكاديمي إلى علم إيديولوجي أي تنفيذا لسياسة الحزب الحاكم، وأصبح محتوى الدروس في علم الاجتماع كله خطاب إيديولوجي يعمل على تمجيد الاشتراكية وتدنيس الرأسمالية والتوجه الإسلامي، كما أن كل التخصصات في علم الاجتماع التي كانت تمارس في تلك المرحلة لم تأتي صدفة أو لأغراض علمية بحتة، بل جاءت لتساير المشروع الاشتراكي الذي تبنته الدولة الجزائرية، فهكذا نجد مثلا تخصص علم اجتماع الريفي . حضري جاء تجاوبا مع الثورة الزراعية، ونفس الشيء لعلم الاجتماع الصناعي الذي جاء خدمة للثورة الصناعية التي أطلقها النظام أنا ذاك، وعلى هذا الأساس انقسمت الساحة السوسيولوجية إلى قسمين: فأصبح هناك علم اجتماع ثوري تقدمي المتشبع بالإيديولوجية الاشتراكية الماركسية، وقسم آخر وقف في وجه الاشتراكية وأخذوا عن المعسكر الرأسمالي تكوينهم السوسيولوجي وهم الرجعيين البورجوازيين وأصحاب الممتلكات من أراضي ورؤوس أموال، وبالتالي انقسمت الساحة السياسية والاجتماعية وفق هاذين التوجهين وسار علم الاجتماع في اتجاهين متناقضين. وفي المقابل نجد نسبة ضئيلة من المنشغلين بعلم الاجتماع الذين عملوا على ممارسة السوسيولوجيا بشكل علمي محض، بل العديد، أما عند نهاية الثمانينات، فقد شكلت هذه المرحلة منعطفا حاسما بالنسبة للمسيرة السوسيولوجية في الجزائر، بعدما كان هذا العلم في المرحلة التي سبقت علما نقديا إيديولوجيا ثوريا، أصبح مع التوجه الليبرالي الجديد للدولة علما منبوذا، فاقد لكل المكاسب التي حققها في المراحل السابقة، وهذا بالرغم من ضآلتها، فنجد أن الخطاب الرسمي في هذه الفترة قد تغير

موقفا وعملا اتجاه العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة، وأصبحت كل الأنظار متجهة نحو العلوم الطبيعية والتكنولوجية، وذلك باسم التنمية والتغيير.[10] كما تميزت هذه المرحلة من السيرورة التاريخية لعلم الاجتماع في الجزائر بتغيرات وتحولات اجتماعية كبيرة لم تشهدها الدولة الجزائرية من قبل.

وقد طرحت منذ عقدين من الزمن إشكالية العلاقة بين التعليم في العلوم الاجتماعية وتطور الوسط الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر بشكل جديد، فالجزائر واجهت في السنوات الأخيرة ، مشكلات مختلفة ناتجة عن الرهانات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة المفروضة عن العولمة ومنه ضرورة التكيف مع هذه التحولات السريعة. ومن ناحية أخرى مسألة وجود معادلة لا متوازية بين البرامج التكوينية في العلوم الاجتماعية.نجم عن هذه الوضعية مطلب الأساتذة والباحثين لإعادة النظر في التوجيه والتكوين لتجاوز الأشكال التقليدية والتكيف مع مستلزمات العولمة و المنافسة والتقدم الإنساني والاجتماعي وعمليات التثاقف.[11]

وقد شرع في تدريس علم الاجتماع في الجزائر سنة 1958 في جامعة العاصمة فقط ،وبعد الاستقلال عرف التخصص تطورا كميا وكيفيا . فقد أنشأ معهد العلوم الاجتماعية سنة 1974 وتم تعريب التدريس نهائيا سنة 1980،وأول دفعة ماجستير كانت سنة 1982، وحاليا هناك 22 قسما لعلم الاجتماع في مختلف الجامعات والمراكز.

و بدأ الحديث عن الأزمة في التكوين وفي البرامج منذ 1984 وما تزال مطروحة إلى يومنا هذا وبدأت الإصلاحات تنحو منحا أحاديا ورسميا كما بدأ توجيه الطلبة وفق المعدلات وعدد المناصب وأثر ذلك سلبا على مستوى التكوين في علم الاجتماع وبالأخص منذ 1990.

ويمثل عدد الطلبة المسجلين في علم الاجتماع 25,13 %من مجموع العلوم الاجتماعية و1، 41 %من مجموع الطلبة(2004) أما عن التخصصات الموجودة فيمكن حصرها فيما يلي: تنظيم وعمل ، تربوي ، ثقافي ، حضري ، ديمغرافي حينها.

وقد أحصى الباحثين المواضيع المتناولة في أطروحات الماجستير بين 1984. 2005 في الجامعات الثلاث: قسنطينة ، وهران ، الجزائر من مجموع 461 أطروحة واستنتج هيمنة المواضيع ذات الطابع التنظيمي و التسيري بالدرجة الأولى ثم التربوي.[12]

إن هيمنة تخصص تنظيم وعمل واضح في مشاريع التكوين على مستوى الليسانس ، الماستر ومدارس الدكتوراه في كل الجامعات والمعاهد في الجزائر. وأكد لنا أعضاء هيئة التدريس في بلدان عربية أخرى تطابق الوضع في أقسامهم.ان مسألة علم الاجتماع لا تطرح في طبيعة العلم في حد ذاته بل في علاقته بالمجتمع او بالأحرى بنفعيته في المجتمع . ما يعتب على هذا التخصص هو غياب نماذج تطبيقية ملموسة لهذا العلم في الحياة الاجتماعية وفي حل المشكلات. وهذا الطرح هو ما جعل العلوم الاقتصادية أكثر استقطابا .وهذا ما يجسده الخطاب الرسمي حين يقتصر النشاط الاقتصادي على الإنتاجية والمداخيل او الربح ويتناسى أن محرك النشاط هو العمل.فالعمل ذا قيمة مزدوجة ، يوجد الثروات والرفاهية ومن جهة أخرى يعد من عوامل الاندماج الاجتماعي، ومنه الاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة بتخصص تنمية الموارد البشرية.

يتزايد دور علم الاجتماع في الآونة الأخيرة للتفسير والاستشارة نظرا لسرعة التغيير في المحيط العام . ونسجل ثلاثة نماذج من السوسيولوجيين : الذي يتدخل في الوسط الأكاديمي أي التعليم والبحث ، (الأكثر انتشارا) ذلك الذي ينشط في مجال التسيير (متوسط الانتشار) والأقل انتشار ذلك الذي يستخدم معارفه السوسيولوجية استجابة لمطلب اجتماعي . هذه الوظيفة الأخيرة غير مؤسسة في الجزائر .[13]

ومن هذا العرض المختصر لمسيرة علم الاجتماع يمكننا القول ان البعد العملي لم يكن في مركز اهتمام الأبحاث الأكاديمية وذلك بسبب القطيعة الفعلية والغير معلنة بين التكوين والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

3 الآليات المعرفية لتوظيف البعد العملي في البرامج التنموية والإستراتيجية:

اقترح ألفن جولدنر في كتابه" الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي " الالتزام بعلم اجتماع الإدارة أو التدبير وأعده وسيلة لدفع الحالة الراهنة نحو أداء أفضل داخل إطار يستهدف حماية وتقوية النظم الأساسية القائمة في المجتمع . وتتمثل الوظيفة المحورية لعلم اجتماع الإدارة في اكتشاف الأساليب الأكثر فعالية والأقل تكلفة لإشباع المتطلبات المحددة للحالة النظامية الراهنة.[14]

ويعود جولدنر لتفعيل اقتراحه إلى تطور علم الاجتماع حيث يركز على السياقين المتميزين لتشكيل هذا العلم وهما الجامعة والمعهد ولا يقتصر هذا التباين البنائي على علم الاجتماع في أوروبا الشرقية أو في الاتحاد السوفيتي . سابقا بل يمكن أن يوجد في أوروبا الغربية والولايات المتحدة . وتميل المعاهد السوسيولوجية ومعاهد العلم الاجتماعي إلى أن تصبح تنظيمات ذات طبيعة "مقاولات" إلى حد ما تهتم بفاعلية بتأسيس مشروعات البحث ومن ثم فهي تؤدي دورها بصفتها وسيطا او سمسارا بين عديد من الزبائن الذين لهم اهتمامات بالأشكال العديدة لعلم الاجتماع التطبيقي من ناحية ومن ناحية أخرى بكليات الجامعة التي لديها المهارات والاهتمامات لأداء هذه الخدمات .[15] والملاحظ حاليا أن هذا المشروع بات ملموسا في كل دول أوروبا والولايات المتحدة وأصبح علماء الاجتماع يساهمون في حل الأزمات ويتولون إدارة المجتمع عن طريق متابعة مصادر التوتر والتخفيف منها ويتولى تقديم الحلول للمشكلات التي قد تظهر في المجتمع ويحافظ بذلك على النظم الأساسية القائمة في المجتمع في ظل نوع من

الأداء الوظيفي الميسر. وإذا كان مشروع جولدنر كما أفصح عنه مرتبط بالأزمة في أوروبا و أمريكا فان المجتمعات المعاصرة مهما كانت درجة ديناميكيتها وتطورها تشترك في المشكلات المعاصرة من ناحية وبدرجة متماثلة أزمة علم الاجتماع، فعلم الاجتماع ومنذ القرن الماضي عرف انتشارا ولم يعد مقتصرا على أوروبا بل شمل القارات الخمسة كما عرف تخصصات جزئية وتأثر بروح المنافسة التي تميز العصر ومست هذه الميزة النظريات وعملية النشر بين الجامعات ولنصل إلى هذا المخرج نقترح المقترحات التالية:

. التركيز على الدراسات الميدانية بشكل واسع ،ويتطلب ذالك دعما ماليا معتبرا ، ولذلك نقترح إبرام نوع من الشراكات بين المخابر وتوحيد الجهود بحيث يمكن أن نقوم بمسح وطني ويتكفل كل مخبر بمجاله الجغرافي ، لنؤسس مراكز بحوث كما هو الحال في العديد من البلدان. وتكون هذه الدراسات ملمة بالمجتمع ككل مما يسمح بالحديث عن تعميم النتائج ومعرفة معمقة وشاملة للقطر وهكذا فقط نستطيع الحديث عن التخطيط والاستشراف واستكمال حلقة البحث المتمثلة في التنبؤ.

. الاطلاع الواسع على الدراسات السوسيولوجية في مجتمعات متماثلة من حيث التكوين والخصائص بقصد معرفة المسارات الواقعة مع إدراكنا أن الذي ينطبق على مجتمع "س" لا يمكن أن ينطبق على مجتمع "ع" ولكن نظام السببية وما يقتضيه من كون ،إذا وجدت نفس العوامل بشكل متكرر ومتماثل فان احتمال وقوع نفس النتائج يكون بنسبة كبيرة.

. ربط الأجزاء بالكل والكل بالجزء على مستوى التنظير والتحليل فعملية استشراف المستقبل تستدعي الذكاء والخيال السوسيولوجي والقدرة على التحكم في تفسير العلاقات الوظيفية والمتنازعة ومثاله إذا أردنا أن نبحث في مستقبل المدرسة العمومية في ظل تنامي المدارس الخاصة وتزايد الإقدام عليها من طرف الأولياء علينا أن نفهم ونحلل ونفسر ذلك في إطار سياسة التوظيف والانفتاح الاقتصادي أي في ظل المشروع الاجتماعي الذي تعد المنظومة

التربوية جزء منه وكذلك نحو إعادة تشكيل البناء الطبقي في الجزائر والذي من معالمه اختيار المدرسة المناسبة للأبناء .

- إشراك الاجتماعي في التخطيط التنموي فعملية إشراكه وإقحامه، تحفزه على خلاف تهميشه وعملية إبعاده التي قد تجعله يعمل في الاتجاه المعاكس.وهنا نستغل الفرصة للتذكير ان الرأسمال الاجتماعي لهذا الوطن يتمثل في الوطنية التي تأسست بموجبها الدولة الجزائرية ، والتفريط في تعذيتها من شأنه ،أن يحدث بعض الشروخات بدل الاستمرار في استكمال مسيرة البناء.

- الرجوع إلى القرآن الكريم والأحاديث النبوية بتدبر وإدراك ولو بالاستعانة بعلماء الفقه واللغة لما يتضمنه من قوانين اجتماعية أزلية صالحة لكل زمان ومكان. ومهما اجتهدنا في البحث والتنقيب فان أسرار القرآن الكريم وما يحمله من حقائق تبقى كامنة في حروفه وآياته وسوره.

إعادة النظر في التكوين الجامعي ، من حيث التوجيه والبرنامج،والتخصصات .

أولا :من حيث التوجيه :فلا يعقل أن توجه إلى علم الاجتماع اضعف المعدلات ،حتى أنه شاع توجه بعض الفئات من الموظفين اختيار علم الاجتماع كونه تخصص الحصول على الشهادة فيه من أبسط الأمور.

ثانيا البرامج بالنسبة للتكوين في الجذع المشترك، نلح على ضرورة التركيز على المؤلفات وتحفيز الطلبة على قراءة المصادر، ومثاله المقدمة لصاحبها عبد الرحمن ابن خلدون ، البروتستانتية والرأسمالية لماكس فيبر، الخيال السوسيولوجي لرايت ميلز ، علم الاجتماع لأنتوني جيدنز ، بذلك يتمكن الطالب من فهم عمليات التفسير وبناء العلاقات وكيفية التنظير بدل التكوين القائم على المؤلفين ومقتطفات متفرقة ونظريات مجردة جاهزة.

ثالثا على مستوى التخصصات، يشهد التكوين في علم الاجتماع كما هو مبين أعلاه اقتصاره على التخصصات ذات المنحى الاقتصادي بحجة التوظيف، حتى أن محتوى بعض عروض التكوين مستمدة من علوم الاقتصاد وفي هذا ابتعاد كلي عن الماهية السوسيولوجية كما حددها المؤسسون ومن وتبعهم من المجددين بحيث يختفي بعد النقد والاستشراف الضمني. مما لاشك فيه أن مثل هذه التخصصات لها من الأهمية في تدعيم المؤسسات الاقتصادية والإدارية ولكن من غير الممكن حصر علم الاجتماع في هذا البعد التحليلي،ومنه علينا تفعيل بعض التخصصات كعلم الاجتماع السياسي والثقافي كما ندعو إلى اعتماد تخصص علم الاجتماع بشكل عام و يوجه إليه الطلبة الذين يمتلكون القدرة على التنظير ومنه الاستشراف نلح على الابتعاد عن النمطية والينبغيات وفتح المجال للفكر والاجتهاد فمهما ادعينا الصرامة المنهجية والالتزام بالموضوعية فان علم الاجتماع يبقى علما إنسانيا اجتماعيا وكل المقاربات النظريات المعاصرة تبنت هذه المسلمة.

الهوامش والمراجع:

1 فجوات المعرفة"، التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، جوان 2011.

2 محمد عاطف غيث ،علم الاجتماع ، دراسات تطبيقية، دار النهضة العربية ،بيروت 1972،ص 71.

3 Bruno Latour, changer de société, refaire de la sociologie, éd, la découverte, Paris 2000

4علي ليلة، محمد الجوهري ، التغير الاجتماعي والثقافي ، دار المسيرة ،عمان الأردن ط1، 2010.ص366

5جمال معتوق، السوسيولوجية الكلونيالية من أجل قراءة نقدية جديدة، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، العدد الأول ، البليدة،2007ص7

6. نفس المرجع ،ص11.

7 نفس المرجع، ص16.

8. نفس المرجع،ص22.

9. ،نفس المرجع ص146.

10.نفس المرجع ص97.

11 Mohamed Benguerna, les sciences sociales en Algérie, Cread, Alger, 2011 p 6 .

12 Azzedine Lamaria « l'enseignement. de la sociologie en Algérie a l'épreuve des réformes » opcit pp 48 ,50.66.

13 H.Amina kadri Messaid, « la sociologie ,une discipline.d'actualité », opcit, p103,p112.

14 ألفن جولدنر، الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي، ترجمة وتقديم علي ليلى ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ،ط1، 2004 . ص693.

15 نفس المرجع، ص 694.